

سِمَاتِ الْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ الْمُنْشَأَةُ

راسم محيي الدين خمائسي *

يدور جدل مستمر بين العامة والمثقفين بشأن محاولة تعريف وتحديث سِمَاتِ الْمَدِينَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ التي نشأت أو تطوّرت بعد ما اصطلح عليها نكبة عام 1948، ونشوء إسرائيل. هذا النقاش تجاوز كونه نظرياً، بل له أبعاد وإسقاطات تطبيقية من المهم الالتفات إليها في سبيل فهم وضع هذه المدن في سياقها، وخصوصية بعض مرگباتها؛ فقد ساهمت ظروف خارجية وداخلية في التأثير على تشكيل هذا المكوّن المدنيّ البلديّ الذي نعيش فيه، ونحاول فهمه، خارج المكوّنات الفيزيائية المرئية.

جزء من التناول المرگب لواقع بلداتنا يبدأ بالتعريف التقليديّ الثنائيّ: هل لدينا مدن نعيش فيها، أم ما زلنا نعيش داخل قرى فقط؟ على سبيل المثال، الكثيرون يسألون: هل كفر كنا مدينة أم قرية؟ هذه النمطية ومحاولات التأطير المبسّط، تُحدِث إشكاليّات تسهم في حجب فهمنا لواقعنا المرگب والذي يشمل واقعاً نعيشه، أو بالأحرى هو نتيجة وجزء من واقع نعيشه مليء بالتناقضات والازدواجيات بعد نشوء الدولة العربية في وطننا وتحوّلنا إلى أقلية مقهورة مغلوبة داخلها، تحاول في البداية خوض الصراع من أجل البقاء ولاحقاً التمدّن من خلال استئناف التطوّر المدنيّ وإنشاء مدينة ذات سِمَاتِ خاصّة بها.

نحاول في هذا المقال طرح بعض الأفكار من أجل الإسهام في فهم عملية نشوء وتطوّر مدننا وقرانا وكذلك الواقع الذي آلت إليه، بصورة مرگبة ومن خلال الولوج إلى أعماق مكوّناته الاجتماعية والسياسية والنفسية والوظائفية... وذلك ابتغاء فتح نقاش حول الموضوع لا ابتغاء إنجاز أو إتمامه.

بتر عملية التمدّن العضوية

ثمّة مؤشّرات مقنعة أنّه كان للفلسطينيين سبق في عملية نشوء المدن، كأريحا والقدس ويافا وعسقلان ونابلس والخليل وعكا. كلّ هذه المدن ليست مدناً جديدة، بل يعود تاريخها إلى عهود قديمة. وفلسطين ومدنها قديمة متقدّمة متّصلة ومتواصلة، وهي سمة رئيسية من سِمَاتِ الاستيطان البشريّ المتقدّم، المستمرّ والمتواصل مع محيطه. لقد سبق واقعُ المدن والتمدّن في فلسطين الثورة الصناعية وشكّل نموذجاً متميزاً للمدن. ولكن هذه المدن كانت صغيرة ومراكز حضرية لمحيط وريفيّ قرويّ اعتمد عليها، وشكّلت مراكز خدمات له. وقد أدّى انفتاح وتواصل فلسطين مع محيطها، وتبعيتها الجيو-سياسية لمراكز حضرية كانت تُوطّن المركز السياسيّ مثل دمشق وبغداد والقاهرة وإسطنبول، إلى جعل مدنها (أي مدن فلسطين) مراكز ثانوية وإقليمية، وذلك هو الواقع الذي استمرّ حتّى بداية القرن العشرين الميلاديّ، حيث كانت مدن مركزية تشكّل مركز إمبراطورية وتسيطر من خلالها على مدن ثانوية. مع بداية القرن العشرين،

انطلقت الدولة القومية /الوطنية وتكوّنت حدودها ونشأت مراكز مدنية جديدة لها مثل عمّان. هذا الواقع نشأ في فلسطين، ولكنه ظلّ تحت احتلال أجنبيّ وانتداب بريطانيّ اعتمد مدينة القدس مركزاً حضرياً وسياسياً له، وأسهم في إقامة مراكز إدارية حكومية في مدن ثانوية مثل حيفا. هذا الانتداب صَدَرَ إلينا نُظْماً ومفاهيم تخطيط وإدارة بلدية نشأت في بيئته بعد الثورة الصناعية التي مرّ بها، وحاول فرضها، كجزء من عملية هيمنة كولونيالية، على مدننا التي نشأت في سياق جيو-سياسي واجتماعي ثقافي واقتصادي مختلف. بالتوازي مع هذا، استمرّ تطوّر المدينة العربية الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين، بالرغم (وبالمقابل) من بدء ظاهرة الاستيطان العربيّ الصهيونيّ الزراعيّ، والذي تحوّل لاحقاً إلى استيطان مدينيّ أنشأ مدناً على رأسها مدينة تل أبيب التي أصبحت لاحقاً المدينة العبرية الأولى. هذه المدينة، التي أصبحت المركز المدينيّ الرئيسيّ في إسرائيل، انطلقت بداية كحيّ من أحياء يافا العربية الفلسطينية، ثمّ استقلت عنها بدعم عوامل خارجية مفروضة، وهزمتها واستولت عليها بعد عام 1948. وفيما بعد تحوّلت مدينة يافا إلى حيّ داخل تل أبيب، يعاني صراع البقاء لحفظ مجتمعه وهويته وطابعه بعد نكبة المدينة الفلسطينية كجزء من نكبة الإنسان والمكان والمجتمع العربيّ الفلسطينيّ. بعد هذه النكبة، التي ما زلنا نعاني من إسقاطاتها وتبعاتها، تحوّل العرب الفلسطينيون من أغلبية ديمغرافية يسعى أبناؤها إلى بناء دولتهم الوطنية المستقلة بقيادة حركة وطنية تشكّلت من نُحْب نشأت وتطوّرت في المراكز المدينية الفلسطينية، إلى مجتمع مشتّت ومكان /وطن مقسّم ومدينة مهجرة ومحتلة. المدينة الفلسطينية بدأت تتطوّر حسب النموذج المتعارف عليه عالمياً، والذي يشمل هجرة إيجابية إليها، وتوطن طبقة وسطى فيها، وتطوّر كمرکز اقتصادي وخدميّ ونشوء بني تحتيّة مدينية، بما في ذلك مركز ثقافيّ وحيّز عامّ. كذلك هو شأن مدينة يافا التي أُطلق عليها "أمّ الغريب"؛ أي قبول الهجرة وتقبّل الفرد الذي يأتي إليها، خارجة عن نمط بني الحماائل والعشائر المحافظة التي تسيطر على البني الاجتماعية في القرى وتحوّل دون دخول هجرة حرّة إليها رغبةً منها في تأمين وحفظ حماها القرويّ.

وهكذا فإنّ المدينة العربية الفلسطينية نشأت وتكوّنت في حالة صراع مع الحركة الصهيونية التي سعت إلى إقامة المدينة العبرية مكان المدينة العربية في جزء من فلسطين الانتدابية، وإنّ عملية التمدين والمدنية -التي تطوّرت في فلسطين على نمط مشابه للنمط العالميّ عامّة والدول الوطنية في الشرق الأوسط المجاورة، مع أخذ خصوصية كلّ مكان بعين الاعتبار، كجزء من تشكيل الشبكة الحضريّة في الدولة الوطنية- هذه العملية بترت عام 1948 حين حدثت النكبة. إحدى سمات هذه النكبة نكبة المدينة العربية الفلسطينية داخل المكان الذي أعلنت دولة إسرائيل عن استقلالها فيه. هذه السمة هي فاصلة ومشكلة لواقع التمدين والمدنية لدى العرب الفلسطينيين الذين تحوّلوا من أغلبية إلى أقلية مغلوبة، جزء كبير منها هُجّر إلى خارج وطنه، وعلى وجه الخصوص أهل المدن منهم، كما حدث لأهل يافا وحيفا واللدّ والرملة وبئر السبع وطبريا وصفد. وخير شاهد على نكبة المدينة داخل حدود إسرائيل هو مقارنتها مع أختها المدينة العربية الفلسطينية في الضفة الفلسطينية الغربية وقطاع غزّة التي استمرت في الوجود كما هو شأن كلّ من المدن نابلس وجنين والخليل وغزّة. صحيح أنّ هذه المدن استوعبت جزءاً من اللاجئين والمهجرين من مناطق احتلّت عام 1948، وجزء من هؤلاء المهجرين واللاجئين سكنوا في مخيمات لاجئين محاذية لهذه المدن كما هو شأن مخيم جنين ومخيم بلاطة وعسكر في نابلس، بيد أنّ المدينة المركزية بقيت تنمو، ولولا احتلال إسرائيل لها عام 1967، لشهدنا فيها تطوّراً مختلفاً. هذا الاحتلال ما زال يفرض قيوداً وأدوات مصفوفة وضبطاً ورقابة ما بين القاسية والليّنة على المجتمع الفلسطينيّ للسيطرة عليه وعلى مدنه تسهم في إعاقة تطوّر المدينة العربية الفلسطينية أسوة بمدن أخرى في العالم.

بعد نكبة المدينة عام 1948 وبتر عملية التمدُّن والمدنيَّة، سيطرت المدينة العربيَّة والمركز الصهيونيَّ العربيَّ على المدن وحولها إلى مدن عربيَّة، رغم أنه في بعضها بقيت أقلّيَّة عربيَّة فلسطينيَّة مغلوبة وضعيفة، رُكِّزت في أحياء مفصولة، وفُرضت عليها الحكومات الإسرائيليَّة ضوابط تحدُّ من حركتها، وصادرت جزءًا كبيرًا من أراضيها باستخدام أذرعها القاسية، وعلى رأسها جهاز الحكم العسكريِّ، الذي فُرض على العرب الفلسطينيين في الفترة الواقعة بين العامين 1949-1966، وضبط حركتهم الحيزيَّة وتنظُّمهم السياسيَّ وتطوُّرهم الاقتصاديَّ والاجتماعيَّ. ويمكن أن نلخص سمات عملية استئناف التمدُّن وإعادة إنشاء المدينة العربيَّة في الوطن بعد البتر والنكبة، بالنقاط التالية:

- فقدان وغياب المدينة والمركز الإداريِّ والثقافيِّ؛

- تبعيَّة مطلقة للمدينة والمركز العربيِّ؛

- مجتمع في غالبيته العظمى قرويَّ يعيش في بلدات قرويَّة صغيرة موزعة، ويسلك بموجب ذلك نُظماً اجتماعيَّة وتقاليد قرويَّة؛

- أقلّيَّة ضعيفة ومستضعفة تعيش في مدن تعاني من تمييز مُمأسس ومبرمج على المستوى القطريِّ والمدينيِّ-البلديِّ، ولا تشكُّل عاملاً جاذباً لهجرة ايجابية إليها.

تنضاف إلى هذا كله سياساتٌ حكوميَّة قاسية تسعى للسيطرة على المكان وتهويده وحصر بقيَّة الوجود العربيِّ الفلسطينيِّ في مساحات محدودة، ومُفصَّصة إياه من إدارة الحيَّز العامِّ ومن إنتاجه وامتلاكه ورفض إشراك العرب الفلسطينيين الباقين في وطنهم في إنتاج هذا الحيَّز رغم كونهم مستهلكين له. أصبح العرب الفلسطينيون في حالة انتظار لتغيير هذا الواقع الذي فُرض عليهم وكأنه مؤقتٌ وفضاء سوف يزول. كلُّ هذه العوامل أدت إلى توزُّع وتشرُّدٍ إقليميَّة بين مناطق لا تواصلٌ جغرافيَّ بينها وتتمتَّع بتنوع ثقافيِّ واجتماعيِّ لم تُصقل أهداف مشتركة بينها، يرافقها غياب برنامج عمل متفق عليه بصورة واضحة بين سكَّان الجليل والمثلث والنقب، علاوة على توترات مجتمعيَّة داخلية كما هو حال كلِّ مجتمع ضعيف مغلوب. هذه السمات رافقت واقعاً يشمل انفجاراً سكانيًّا يعتمد على زيادة طبيعيَّة عالية كانت سبباً رئيسيًّا لانتفاخ البلدان وزيادة عدد السكَّان العرب الفلسطينيين فيها.

استئناف التمدُّن وإعادة بناء المدينة

إنَّ النقاش حول فهم حال المدينة العربيَّة الفلسطينيَّة المستأنفة في إسرائيل ومكانتها حالياً يستوجب التطرُّق إلى خصوصيَّة هذا الواقع، رغم وجود بعض التشابه بين ما يحدث داخل المدينة الفلسطينيَّة في الداخل، وما يحدث في مدن وثقافات ينتمي إليها العرب الفلسطينيون -نحو: المجتمع الفلسطينيِّ في الضفة الغربيَّة، والمجتمع الأردنيِّ، والسوريِّ واللبنانيِّ، أو مجتمعات تعيش في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط-. ويمكن أن نوجز بعض السمات التي تمثِّل خصوصيَّة هذه المدن بما يلي:

1) زيادة سكانيَّة عالية نسبياً تعتمد أساساً على الزيادة الطبيعيَّة، ولا تصاحبها هجرة ايجابية تعتمد على عوامل جذب. بل تُعتبر هذه الزيادة السَّمة الرئيسيَّة لتحوُّل القرية إلى مدينة كما هو حال كلِّ من سخنين وعزَّابة وطمرة وكفر قاسم وباقة الغربيَّة، وذلك يشمل تغيير مكانتها البلديَّة في الأساس، بعد زيادة عدد سكَّانها وتجاوزهم العشرين ألف نسمة. يرافق ذلك ظهور سمات مدينة وسطية صغيرة مرتبطة بالمكان والدور

الوظائف الاقتصادي الذي بدأ ينشأ فيها. هذه المدن الوسطية "القروية" الصغيرة ما زالت لا ترغب في حصول هجرة إيجابية إليها من بلدات عربية، وهمر في عملية تمدن ومُدين كامن وكابح، وبعضه انتقائي ومشوّه.

(2) غياب مدينة أم تُشكّل مركزاً حضرياً وإدارياً وثقافياً. لقد حاولت مدينة الناصرة تأدية هذا الدور، ولا سيما أنها كانت مدينة صغيرة بعد بتر عملية التمدن عام 1948، واستقطبت إليها واستوعبت داخلها لاجئين ومهجّرين داخليين من قرى محيطة كما هو شأن مدينتي طمرة وشفاعمرو، إلا أنها بقيت مدينة صغيرة لم ترق لتكون مدينة أمًا. وأصبحت تُنافس من قبل مدن أخرى كشفاعمرو وسخنين. هذا التنافس غير المعلن بين المدن العربية الصغيرة، وتجنّب المشاركة الوظيفية بين بلدان عربية فلسطينية مجاورة يقوم بينها تواصل حيّزي وتكامل وظيفي غير منظم، إضافة إلى التقطيع السياسي والبلدي، والتناحر على فرص محدودة، كلّ هذا حال دون تشكيل مدينة أم وقلب حضري عربي، وما زال يعيق ذلك. أثرت في هذا، إضافة إلى العوامل الداخلية المتعلقة بالمجتمع العربي، عوامل خارجية تتعلق بسياسات التخطيط والتطوير القطرية ذلك على الرغم من مكانتها وموقعها ودورها الريادي المتقدم في شبكة المدن العربية ومنظومة المدن في البلاد.

(3) سياسة التمدن القسري والتبعية للمدينة العبرية التي مُورست ومُمارس من قبل الحكومات الإسرائيلية شوّهت واقع المدينة والقرية العربية الفلسطينية. هذه السياسة التي سعت إلى تمدين وعصرنة المجتمع العربي الفلسطيني لاعتبارات جيو-سياسية وديمغرافية، ومن ناحية أخرى لم تُمنح هذه المدن مساحات من التطور بل ضببت تطورها بواسطة عدم منحها موارد تمكّنها من الانطلاق والتطور. جزء من هذا الضبط هو تجنّب توطين مراكز وظيفية اقتصادية وإدارية بها وتهجير ما هو قائم مثل ما حدث في الناصرة من نقل مؤسسات عامّة إلى مدينة مجاورة عبرية ("نتسيرت عليت") أقيمت لتنافس أو حتّى لتحل محلّ الناصرة. هذا جزء من سياسة مبرمجة لإضعاف المدينة العربية ولتجنّب تحويلها إلى مركز إداري وظيفي سياسي ذي هوية ذاتية فارقة، وقدرة على الاستقلالية الجزئية عن المركز اليهودي. هذه السياسة المزدوجة، والتي كانت تدمج بين الرغبة في تمدين المجتمع العربي وحصره في حيز جغرافي صغير ودفعه للمدينة لخلق تحولات ديمغرافية فيه، وتقليص ازدياد السكّان وتحويلهم إلى هجين مركّب، أسهما في تشكيل تركيبة البلدة /المدينة العربية الفلسطينية. تلك السياسة سعت إلى تطوير وتوسيع القرية العبرية حيزاً للسيطرة على الأرض، بينما أسهم تركيز وتمدين القرية العربية في تسريع عملية تحويل هذه البلدات العربية إلى مدن.

(4) رغم عملية التمدن والعيش في مدن قروية، ما زال الحنين إلى القرية سمة فارقة وغالبة في سلوك معظم العرب في إسرائيل. حالياً، نحو 95% من العرب يعيشون في بلدان مدينية (أكثر من 2,000 نسمة حسب تحديد دائرة الإحصاء المركزية)، ونحو ثلث المواطنين العرب يعيشون في مدن تديرها إحدى عشرة بلدية، بالإضافة إلى 8% يسكنون في مدن تسمى مدناً مختلطة، يبلغ عدد السكّان العرب في جزء منها قرابة ثلث السكّان. رغم هذه التغييرات من حيث زيادة السكّان، والمكانة البلدية، والوضع الاقتصادي، والسلوك الاجتماعي، ومبنى سوق العمل¹، فإنّ هنالك ميلاً وحيناً إلى القروية، سواء في ذلك أكان لفظياً خطيباً، أم سلوكياً من خلال حفظ البنى الاجتماعية والسياسية المحلية. هذا الترنح بين السلوك الفردي المادي الاقتصادي،

¹ حيث أقل من 4% من القوى العاملة العربية الفلسطينية تعمل في الزراعة، وتميل أمهات الاستهلاك والعلاقات الاجتماعية أكثر إلى الفردية العمامية من حيث الحراك الاجتماعي والاقتصادي

ومنظومة القيم والأعراف السلوكية التي توجه الخطاب العام وتضبط سلوك الفرد من خلال بنى اجتماعية تقليدية، يمكن تلخيصه بأنه ترشح بين الذاتي الفردي والجماعي، والأطر التقليدية الثقافية القروية والأطر العصرية المادية المدنية. هكذا نشأت لدينا مدن وسطية صغيرة، بالإضافة إلى أحياء مدنية في المدن "المختلطة - المشتركة" ذات هجنة/ خليط/ مزيج من القروية والمدنية، دون أن يغلب عليها أو تنطبق عليها ثقافة مجتمع المدينة. المقصود أنه تطورت مدن وسطية، بدون سمات مدنية ومجتمع مدني تنطبق عليه نماذج/ براديم المدارس والقواعد المعرفية لتحديد أسس ومفاهيم تعريف المدينة وسماتها حسب نموذج المدينة الصناعية الغربية أو الخدماتية الرأسالية. يشمل ذلك سلوك المجتمعات فيها ودورها الثقافي والخدمات والاقتصادي الذي يعبر عنه في تشكيلة استخدامات الأراضي في محيط المدينة.

(5) غياب أو ضعف المركز السياسي الاجتماعي الثقافي وتبعيته للمركز العربي والمدينة الصهيونية، سواء أكان ذلك على المستوى القطري الرئيسي أو على المستوى الإقليمي الثانوي. هذا الضعف أسهم في حصر الحيز العام داخل القرى المتمدنة التي أصبحت تديرها بلديات، حتى ليمكن أن نقول إن غيابها في بلدات كثيرة قلص فرص العمل والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في هذه البلدات، وحد من النمو الاقتصادي فيها، مما زاد من تبعيتها للمدينة العربية، حتى تلك المجاورة التي أصبحت في كثير من الحالات مصدر محاكاة صعبة المنال لضعف الإمكانيات الاقتصادية، وغياب التخطيط المطور والموجه، ولاعتماد قيم اجتماعية ملكية الأراضي لا قيم عقارية، وتقليص مساحات الأراضي العامة المخصصة للتطوير في هذه المدن المستأنفة، والمجتمع الذي يكبر عددياً ويتغير سلوكياً، وذاك كله أدى إلى وقوع البلدات العربية الفلسطينية في أزمات وتشوهات فيزيائية (بيئية وحيوية) وإدارية واقتصادية واجتماعية. من أسباب تردّي البلدات العربية الفلسطينية في هذه الأزمات ضعف النخب السياسية والثقافية والإدارية القطرية والمحلية التي -رغم تغيرها وتقدمها- ما زالت تعتمد في تبرير أزماتها على الحكومات الإسرائيلية والفكر والممارسة الصهيونيين، ولا سيما أزمة المدينة العربية المستأنفة، وتركز مطالبها ممن هو سبب مركزي في تشكيل سمات التمدن والمدنية العربية الفلسطينية الحاليين، ولا تبدل جهوداً كافية لمحاسبة الذات وإنتاج واقع متحد وناجح يتناسب مع الظرفية التي نشأت نشوءاً قسرياً، وذلك عبر مقاومتها من خلال تطوير فرص خارج المألوف واستثمار مساحات ممكنة للحرك والتغير. خطاب وسلوك المحتج اللائم على خلفية استدخال ذهنية المؤقت، والاعتقاد أن الفرج يأتي من الخارج، هو مكوّن مركزي في سلوك النخب التي تدير بلداتنا، وهي على الغالب كانت جزءاً من الوسطاء بين المركز العربي المسيطر والمركز العربي الفلسطيني الضعيف، وشكّلت طابع المركز السياسي والاجتماعي والإداري المحلي الذي استهلك غالباً، وأنتج قليلاً من طابع وماهية البلدة العربية الفلسطينية المدنية والقروية المستأنفة.

آفاق مستقبلية

يجدر بالإشارة أن القرن الحالي -الحادي والعشرين- هو قرن المدن والتمدن، بعد أن كان القرن التاسع عشر قرن نهاية الإمبراطوريات، والقرن العشرين قرن تشكّل الدولة الوطنية/ القومية التي من أجلها وفيها نشأت مراكز حضرية جديدة وتوسعت نويات مراكز حضرية قديمة. حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن من المتوقع أن يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم في المدن. نحن جزء من هذا الحراك العالمي وتحولاته، رغم خصوصياتنا التي

وقعنا فيها قسراً والتي صاغت سلوكنا الحضريّ ونكبّت مدينتنا، والتي انطلقت من واقع فيه هيمنة وسيطرة للمركز العربيّ الصهيونيّ علينا، وتأمين لتبعيتنا عليه. قرانا تحوّلت إلى مدن وسطيّة صغيرة، وما زالت تكبر وتنمو وتتطوّر، بما في ذلك الأحياء العربيّة في المدن "المشتركة - المختلطة"، رغم سياسات التمييز الممأسسة والمبرمجة تجاه المجتمع العربيّ الفلسطينيّ ومدنه وقراه، وفيها تنشأ طبقات وسطى ونُحِبَ محلّيّة تحاول أن تتحدّى في سبيل إنتاج حيّزها ومدنها. والسؤال المطروح هو: هل ثمة نموذج للمحاكاة؟ هل المدينة العربيّة أو العالميّة هي النموذج، أم إنّه علينا تطوير نموذج هجين نُنْتِجُه من خلال التعامل على نحو انتقائيّ، وأخذ ما يناسبنا من أنماط سلوكيّة حضريّة وتخطيط مدينيّ وأساس اقتصاديّ ومكوّنات فيزيائيّة؟ لا شك أنّ هيمنة المدرسة والنماذج الغربيّة أثّرت تأثيراً مباشراً في صياغة المدينة العربيّة، وأنّ طابع وماهيّة المَنشأ وتكوّن المدينة العربيّة الفلسطينيّة قبل البتر ونكبتها، ولاحقاً بعد استئناف تطوّر المدينة، يتطلّبان ممّا تجنّب استمرار الترتّح بين القرويّة والمدينيّة، وإنتاج مفاهيم تقرأ قراءةً ناقدةً مشهد واقع مدننا ونُهيئُ للمستقبل دوّماً نسخ ومحاكاة. ولكن علينا أن نستنبط دروساً وعبراً لبناء وتطوير مدننا بما يتناسب مع حاجاتنا لنمو وتتطوّر ونطمئنّ فيها. لا شك أنّنا ما زلنا في البداية، ونحن جزء من حركة لفهم تشكيل المدينة الوسطيّة، في عهد العولمة وفي ما بعد الكولونياليّة وهيمنة النموذج الغربيّ خلال الثورة الصناعيّة وبعدها، والخدماتيّة والمعرفيّة التي شكّلت المدن الغربيّة، بما في ذلك العربيّة. لا شك أنّ مدننا العربيّة والفلسطينيّة بحاجة إلى إعادة صياغة وتشكيل، وينبغي أن يكون لنا دور وحضور في إنتاجها.

* بروفيسور راسم خماسي مخطّط مدن وجغرافيّ، أستاذ التخطيط والجغرافيا الحضريّة، جامعة حيفا، مركز التخطيط والدراسات - كفر كنا.